◈ الافتتاحية

ما أشــبه اليوم بالبارحة.. مــع الدكتاتوريات

يتذكّر العراقيون الذين شاءت الأقدار لهم أن يعيشوا في ظل سلطة الدكتاتوريات المتعاقبة منذ ثورة ١٤ تموز وانفلات عقبان ١٤ رمضان (٨ شباط) المشؤوم، حتى نهاية المستبد الأخير في تلك الحقبة، يوم ٩ نيسان عام ٢٠٠٣، ما كان يُرسم للبلاد من سيناريوهات، كلما شاءت القوى الشوفينية المغرقة في الجمع بين معاداة الحركة الديمقراطية والحركة القومية للشعب الكردي، بل ولكل المكونات المتآخية في إطار النسيج الوطني العراقي، أن تغرق البلاد في أتون حروبها الداخلية، وتصفية المكتسبات التي تحققت للعراقيين، أو شن حملات الإبادة والتصفيات الجسدية ضد خصومها الوطنيين، كوسيلة لتكريس سلطتها المطلقة وانتزاع الشرعية لنهجها وسياساتها المعادية للشعب.

□ فخري كريم

لقد تغيرت الأوضاع بعد إسقاط نظام صدام حسين، بفعل الاحتلال الأميركي وحلفائه، وليس بفضل من يتسلطون على مقدرات البلاد اليوم، رغم ادعاءاتهم عكس ذلك. لكن السيد نوري المالكي الذي استطاع كما يبدو، ولو إلى حين، أن يستدر الوعي العام لمن يدعي تمثيلهم، يعود الآن ليكرر تلك المشاهد، نفسها، في سيناريوهات الأنظمة المستبدة، وقد تمثلت بأجلى صورة فيما كان يفعله صدام حسين طوال حكمه، سوى أن المالكي، في غفلة من قادة التحالف الوطني أو رغماً عنهم وليّاً لإرادتهم، يتعكز في نهجه الاستفزازي على مكون كان جزءا من استهدافات سلفه ما قبل ٢٠٠٣، محاولا الإيحاء بأنه، إذ يتعرض للتآمر، فإنما لأنه يمثل إرادتهم ومصالحهم في احتلال موقع الصدارة في حكم البلاد، وليس لأنه أغرقها في الفساد وحال بنهجه وسلوكه السياسي دون تحقيق أي إنجاز يتطلع إليه الشعب، سواء على مستوى الخدمات أو إخراجه من سلسلة الأزمات التي يدفع إليها كل يوم، لعله بذلك يروّض كل من يتصدى له عن حق، ويخلو له الأمر في نهاية المطاف.

كان صدام ومن قبله الأنظمة الدكتاتورية المتعاقبة، ينفرد بالقوى الحية في البلاد، ويثير زوابع حول تآمرات خارجية وتواطؤات داخلية، تستهدف "الحكم الوطني" و"القيادة الرشيدة" دون أن يستثني حتى قيادات حزبه وكوادره من الاتهام ليعيد خلط الأوراق، وترتيب تحالفات مناسبة "لمعركته الجديدة". لا فرق في أن يضم إلى تحالفه أعداء الأمس أو يغازل أطرافاً خارجية كان يرى فيها حتى الأمس القريب عدواً، لا يمكن تحت أي ظرف أن يتجاور معها سياسيا.

وكان السيناريو الأمثل في كل الظروف، يتمثل في البدء بإثارة النزاع مع الثورة أو الحركة الكردية أو شن الحرب عليها، توطئة للانفراد بالقوى الديمقراطية لشلّ حركتها، وتصفية ما يستطيع من قواها وتنظيماتها، أو العكس أحياناً، باستهداف القوى الوطنية والديمقراطية أولاً، توطئة لشن الحرب ضد الشعب الكردي، وهذا ما فعله صدام أيضاً عشية شن الحرب على الجارة إيران واحتلال الكويت، وعنترياته الأخرى التي ما زلنا نعيش أجواءها ونندثر ببيئتها اليوم بفضل "صولة الحاكم بأمره" المتوهّم بإمكان العودة بالعراق إلى زمن الحزب الواحد والقائد الضرورة الأوحد.

والفرق بين الحالتين إن شيعة العراق ومرجعيتها في النجف الأشرف وقفت بصلابة في إدانة أي اعتداء على الشعب الكردي، وأفتت بتحريم التعرض له وأوصت العسكريين بعدم تنفيذ الأوامر، أما اليوم فان المالكي ورهطه، في ظل صمت مريب من قادة التحالف الوطني، يسعى لدقّ إسفين بينهم وبين الكرد بذات الأساليب التي كان يستخدمها البعث وقائده الأوحد وعتاة القوميين الشوفينيين ومرجعياتهم ما وراء الحدود. وهو إذ يفعل ذلك مستخدماً كل إمكانات الدولة وأجهزتها العسكرية والإعلامية والمالية، يُقدم على اخطر خطوة يتجرأ بها احد في ظل ما سُمي بالعراق الجديد، والمتمثل في إقامة تحالف مدان مع كل أيتام البعث ومجرمي حروبه من العسكريين الذين نُبذوا وتواروا عن الأنظار طوال السنوات الماضية، أو انخرطوا في النشاطات الإرهابية والعمل التخريبي، سواء ظلوا داخل العراق، في الموصل وكركوك أم كانوا في ضيافة البعث السوري ومخابراته.

والمالكي لا يكتفي بهذا التحالف المشين، بل يذهب إلى أبعد من ذلك ليحيي بقايا الجحوش ممن ظلوا حتى اللحظة الأخيرة في خدمة صدام ومخططاته المعادية لشعبنا العراقي، ويعدهم الآن بكل ما يحتاجون إليه لبعث نشاطهم الإجرامي. ويستمر السيناريو البائس للمالكي والمحيطين به والمزمرين له، ليؤلب العرب على الكرد، كما كان يفعل يوما بتأليب أطراف شيعية على أخرى، و يدّعي انه يتصدى للبعث والإرهاب بمخاصمته للقائمة العراقية وأطرافها، فيما هو يقرب البعثيين إليه.

إن مغامرة المالكي ورهاناته التي لا هدف لها في المحصلة النهائية سوى بسط سلطته المطلقة، ووضع البلاد على شفا مواجهات طاحنة لا أحد يمكن أن يتنبأ بعواقبها، سوى من تعلم دروس التاريخ وعمل على تدارك نتائجها الوخيمة، ليست مفاجئة بعد سلسلة الأزمات التي أنتجها خلال عمر حكومته، والنزعة الانفرادية والمتعالية التي طبعت سلوكه، والاستباحات التي انطوت عليها سياساته في مختلف الميادين، بل المفاجئ ما يبدو، وعسى ألا يكون غير سوء فهم، من صمت يكاد يتحول إذا ما استمر الى تواطؤ مريب من قادة التحالف الوطني والأوسًاط المحيطة به وجمهوره، التي يُشار الى انها مسكونة بما يضخه الجهاز الإعلامي للمالكي ودولة القانون وربما بعض المتنفذين في حزب الدعوة، ممن لم تعد لديهم الجرأة لمواجهة زعيمهم بما يدفع إليه العراق والعملية السياسية التي تتفكك يوما بعد آخر، وتتعزز معها مواقع أزلام وبقايا البعث والنظام السابق، في كل المفاصل الأمنية والعسكرية وزوايا الدولة الأخرى، ويتعرض بفعل ذلك امن المواطنين واستقرار البلاد إلى المزيد من الضحايا والاستباحات.

قد يستطيع المالكي إمرار مغامراته، وقد يتمكن من بسط سلطته المطلقة، وقد يوفر لولده بيئة أفضل لوراثته، وقد يزداد غنى ويترهل بلباس السلطة بفعل دوامها وان هي لم تدم لأكثر الوحوش الكاسرة من المستبدين، لكنه لن يستطيع مهما فعل أن يوصل العراق إلى بر الأمان، ولن يفلت من العقاب على أي نهج مغامر تسول له نفسه ارتكابه وهو في سدة الحكم.

وإذا أمكن للمالكي أن يُنسي العراقيين في الجنوب والوسط كما في كل أنحاء البلاد ما هم فيه من وضع مأساوي بسبب غياب الحقوق والخدمات وانتشار الأمراض والأوبئة والبطالة والمجاعة والفساد ونهب المال العام، بتصدير الأزمات وتسويقها في كل اتجاه لتضييع مظاهر وأسس الأزمة الحقيقية التي تعيشها البلاد، فانه سرعان ما سيصطدم بما اصطدم به كل من توهم بان السلطة "محميةً" لا تطالها يد المنون.

رحم الله نوري السعيد الذي قال في لحظة غياب الوعي وحلاوة السلطة "دار السيد مأمونة"! ولم تكن كذلك كما تبيّن في ١٤ تموز ١٩٥٨.

كان صدام ومن قبله الأنظمة الدكتاتورية المتعاقبة، ينفرد بالقوى الحية في البلاد، ويثير زوابع حول تآمرات خارجية وتواطؤات داخلية، تستهدف "الحكم الوطني" و"القيادة الرشيدة" دون أن يستثني حتى قيادات حزبه وكوادره من الاتهام ليعيد خلط الأوراق، وترتيب تحالفات مناسبة "لمعركته الجديدة". لا فرق في أن يضم إلى تحالفه أعداء الأمس أو يغازل أطرافاً خارجية كان يرى فيها حتى الأمس القريب عدواً، لا يمكن تحت أي ظرف أن يتجاور معها سياسيا.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

لو كانت الكعبة عراقية

في البرلمان: جدل حول منح المواطنين أموال النفط الإضافية بدل تحويلها إلى ميزانية تكميلية. لا نعلم حجم هذه الأموال لكن الحكومة خجلانة وتقول إن الأموال قليلة و"ما تسوى نوزعها" على الشعب، لكن "يسوى" نعملها موازنة تكميلية. التيار الصدري لم يكن راضيا عن هذا الموقف لأنه صاحب مقترح توزيع فوائض النفط على المواطنين حتى لو كانت مئة دولار للفرد، وذلك بهدف تكريس تقليد للمستقبل. احد نوابه يقول: ما فائدة أن نمنح الأموال كموازنة تكميلية للوزارات، بينما الوزارات لم تنفق حتى نصف موازناتها الأصلية ونحن ندخل ثامن شهور السنة!

والحقيقة إن الوزارات ليست وحدها عاجزة عن الصرف، فمحافظ البصرة صرخ واشتكى قبل شهرين بسبب تجميد مجلس الوزراء لمشاريع هناك قيمتها ٥٠٠ مليار دينار، ويبدو أنها لا تزال مجمدة لحكمة لا يدركها إلا الراسخون في العلم، ولو قدر له أن يوزعها هبات للبصريين لكان أجدى له، ولاشترى الناس مولدات ووقود لتعويض نقص الطاقة في هذا "الشرجي القاتل" الذي يطبخ البرحي والخضراوي والقنطار والسعمران والبريم والساير، ويطبخ معه سكان الساحل الشرقي لأرض السواد.

في الباب الشرقي: ظلت سيطرات الاثنين تشبه سيطرات الأحد، أي أن من اضطر إلى قطع قلب بغداد مشيا على الأقدام بداية الأسبوع، أعاد الكرة في اليوم التالي وفي جو "ربيعي" هائل كما تعلمون. والسبب كما تقول روايات "تويتر" هو إن عيون السلطان اخبروه بأن ألف طن من الديناميت دخل إلى بغداد، ولحرص الحاكم على حياة المواطنين فقد قرر التشدد في السيطرات إلى أقصى الحدود.

احد المساكين كان يقطع الطريق الى جانبي مشيا على الأقدام ويتحدث مع نفسه في مونولوج رهيب، قائلا: سواء تشددوا أم تساهلوا، فإن من يريد أن يفجر سينجح في تفجيرنا. يا حكومة أزيلوا السيطرات وليكن ما يكون، وانتم عاجزون على أي حال، نحن الذين سنموت في النهاية، فما دخلكم انتم في موتنا؟

في كتاب خزنته على موبايلي: ورد بيت شعر للرصافي أعجبني جداً، إذ يقول معروف عبد الغني متحدثا عن زمانه: "فلا هو في سلم فتأمن بطشه.. ولا هو في حرب فنقعد للحرب". وهذا ينطبق على حالنا إلى حد كبير، فلا نحن في سلم كي نعيش وفق مقاساته، ولا نحن في حرب كي "نقعد للحرب" وهذا ما رمى إليه جنرالات السلطان حين استخدامهم نظرية "الأمن الهش" التي سبقهم الرصافي إلى وصفها والتذمر منها، فهذا الأمن يعني ان منجزات الحكومة تسمح لنا بالتواجد في كل مكان كما في ايام السلم، ولكن تحت رحمة سيطرات وقرارات وتحركات عسكرية لا نهاية لها من سوق الشيوخ إلى فيشخابور.

على أطراف الانبار: تجول الصديق يوسف المحمداوي وعمل لنا قصصا صحفية تستحق المتابعة وهي ترصد وضع آلاف اللاجئين السوريين الذين هربوا من مدفعية السيد بشار الأسد، لائذين بجيرانهم، وهم يتحدثون عن أقاربهم العراقيين، فكل المدن الحدودية لديها صلات عائلية وقرابات وطيدة مع الجهة الأخرى من الخط الدولي.

لكن رواية يوسف تنقل لنا واقعا مأساويا حول تخصيص دورة مياه واحدة لأكثر من ستمائة لاجئ، وأوضاعا إنسانية صعبة في "المخيمات" التي أنشأتها الحكومة. وأتخيل لو أن عراقيين لجئوا إلى سوريا أو السعودية أو إيران فوضعوهم في ظروف مشابهة، لصاح أعضاء برلماننا "حسب انتمائهم الطائفي" قائلين: إن حكام السعودية (او إيران او سوريا) يضعون أبناءنا في مخيمات لا تصلح لإيواء الدواب، فتتصاعد الشتائم وتكبر الإحن والضغائن.

والحقيقة إن العراق الذي تفشل حكومته في رفع القمامة عن الشارع، سيعجز بالتأكيد عن إيواء أي لاجئ في ظروف معقولة رغم تخصيص المليارات. ويردد احد الأصدقاء تساؤلا طريفا حول إمكاناتنا الإدارية بالقول: تخيلوا أن الكعبة التي يؤمها الملايين موجودة في العراق، فكيف سيصبح شكل الحج حينها، وهل يمكن إتمام المراسم المعقدة خلال ٣ أيام كما يجري حاليا، أم أن الفقهاء سيضطرون إلى تمديد الطقوس هذه أسبوعا أو شهرا تماشيا مع الطريقة العراقية البطيئة والمتلكئة في إدارة الأمور؟ وليس مستبعدا حينها ان تصدر فتوى أكثر جرأة تعفي المسلمين من الحج أساسا، نظرا "للظروف العصيبة في العراق الشقيق". هل يكفي هذا في الاعتذار للسوريين أو لكل سيئ حظ قد يجد نفسه في يوم ما، لاجئا لدينا؟ وهل علينا أن نثبت لهم بالدلائل إن العراق بأسره مجرد "مخيم لاجئين كبير" فيه الكثير من نقاط التفتيش، ولديه الكثير من آبار النفط التي لم يتنعم بها احد سوى مسؤولي هذا المخيم البائس؟

دولــة الــقــانــون امــتــنــع عــن الــتــصــويــت

الــبرلمــان يُــلــزم الحــكــومــة بــخــصــخــصــة الــكــهــربــاء

□ بغداد/ إياد التميمي

صوّت مجلس النواب، الاثنين، على قرار يلزم الحكومة بفتح مجال الاستثمار في الطاقة الكهربائية، فيما أكدت لجنة النفط والطاقة أن القرار يتكون من ثلاث فقرات أبرزها تأسيس هيئة استثمار خاصة بالطاقة الكهربائية.

وقالت عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية النائبة سوزان السعد إن انقسامات حادة حدثت داخل اللجنة بشأن إدراج تحويل الكهرباء إلى الاستثمار بين أعضاء لجنتها، مؤكدة أن اغلبهم لا يعلم بإدراج هذه الفقرة في جدول الأعمال، بل إن أعضاء اللجنة اتفقوا على عرض المشروع على اللجنة القانونية لمعالجة الاخطاء والصياغات الركيكة قبل التصويت عليه.

واضافت السعد في تصريح لمراسل المدى في البرلمان أن "إدراج هذا الموضوع في جلسة أمس أمر فاجئ اغلب أعضاء لجنة الطاقة، مرجحة ان تكون صفقة سياسية قد تمت بين اعضاء الكتل الرئيسة".

وأوضحت السعد أن "كتلة الفضيلة لم تمانع تحويل الكهرباء إلى الاستثمار الا ان اعتراضها كان على الصياغة القانونية لهذا المشروع"، مؤكدة ان "اغلب أعضاء لجنة النفط والطاقة طلبوا من اللجنة القانونية الاستشارة في صياغة القانون".

وكان مجلس النواب، عقد أمس الاثنين جلسته العاشرة برئاسة رئيسه أسامة النجيفي وحضور ٢٣٥ نائبا، وتضمن جدول اعمال قراءة والتصويت على ثمانية مشاريع ومقترحات وقوانين أبرزها التصويت على قانون استثمار الكهرباء، وهو القانون الذي أثار صخباً داخل لجنة النفط والطاقة من جانب وداخل قبة البرلمان من جهة أخرى.

وقال عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية قاسم محمد في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب إن "المجلس صوت في جلسته الاعتيادية التي عقدت، امس، بواقع ١٠١ نائب من أصل ١٩٩ نائبا، على قرار يلزم الحكومة بفتح مجال الاستثمار في الطاقة الكهربائية"، مبينا أن "القرار يتكون من ثلاث فقرات أولها تأسيس هيئة استثمار خاصة في مجال الطاقة الكهربائية".

وأضاف محمد أن "الهيئة يجب أن تعمل بموجب قانون استثمار يعالج كافة العوائق التي تحول دون قيام شركات استثمارية في مجال الطاقة الكهربائية من خلال توفير التسهيلات المصرفية والائتمانية اللازمة من الشركات المستثمرة في هذا المجال"، مشيرا إلى أن "الفقرة الثانية تنص على أن يكون عمل الهيئة بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والجهات ذات العلاقة بالاستثمار".

وأوضح محمد أن "الفقرة الثالثة من القرار تنص على إعطاء المحافظات الصلاحيات اللازمة لتسهيل منح إجازات الاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية بالتنسيق مع الهيئة المزمع تشكيلها ووزارة الكهرباء". الى ذلك رحبت لجنة النفط والطاقة النيابية بتصويت مجلس النواب على قرار طرح قطاع الكهرباء للاستثمار.

وقال رئيس اللجنة عدنان الجنابي خلال مؤتمر صحفي عقده مع عدد من اعضاء اللجنة في مبنى البرلمان حضره مراسل المدى امس الاثنين "إننا نشيد بتصويت البرلمان على هذا القرار على الرغم من تأخره كثيراً وبعد صرف نحو ٢٦ تريليون دينار منذ عام ٢٠٠٤ دون إحراز تقدم في تحسين واقع الطاقة الكهربائية في البلاد واستمرار معاناة المواطنين".

وأضاف أن "هذا القرار جاء للتغلب على البيروقراطية الإدارية في وزارة الكهرباء التي تعيق انجاز المشاريع وتقديم الخدمات للمواطنين"، مشيرا إلى أن "القرار لن يلغي وزارة الكهرباء او يخفض عدد موظفيها أو يؤثر في أجور الكهرباء".

وبين الجنابي أن "علاقة المستثمر بالمواطن ستكون عبر الحكومة التي ستبقى داعمة للطاقة الكهربائية وللمواطن فيما يخص الأجور"، لافتاً إلى إن هناك "قراراً بتشكيل هيئة وفق قانون سيتم تشريعه ستتعامل هي مع المستثمر حول سمة الدخول والإقامة او التعرفة الكمركية وإعطاء إجازة للمشاريع في مجال الكهرباء".

من جانبه أكد مقرر مجلس النواب أن ابرز الكتل المعارضة لتحويل الكهرباء إلى الاستثمار كان ائتلاف دولة القانون.

وأضاف الخالدي في تصريح لمراسل المدى أمس "طلبنا من نواب دولة القانون ان يوضحوا الأسباب التي دعتهم إلى عدم التصويت، الا انهم امتنعوا عن عرض مبرراتهم".

بالمقابل قالت النائبة في ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي ان ائتلافها لا يعارض أفكار كهذه، "إلا أننا طلبنا صياغة قانونية محكمة على تفاصيل المشروع كي لا تكون فيه أخطاء".

واشارت الفتلاوي في تصريح للمدى أمس إلى "أن وزارة الكهرباء تمتلك عددا هائلا من الموظفين، بالإضافة إلى الدوائر التابعة لها، فنحن طلبنا من اللجنة ان توضح مصيرهم، وما إذا كانت وزارة الكهرباء ستحل وتتحول الى هيئة او دائرة".

وأضافت الفتلاوي قائلة "إن من أسباب اعتراضنا عدم معرفتنا الجهة التي ستراقب الشركات المستثمرة، وهل سيكون للبرلمان دور أم أن الحكومة ستكون ملزمة بالإشراف واستحداث هيئة عليا لهذا الغرض".

وحذرت لجنة النفط والطاقة البرلمانية، في (٢٣ نيسان ٢٠١٢)، من التناقص في إنتاج الكهرباء في البلاد، مبينة أن العام الماضي كان أكثر إنتاجاً للطاقة بنسبة ٢٥٪ من العام الحالي، فيما أوصت بإلزام وزارة الكهرباء بإعطاء المحافظات صلاحيات الاستثمار بأموالها، ووزارة النفط بتوفير الوقود اللازم.

ويستورد العراق حاليا الطاقة الكهربائية من إيران بواقع ١٠٠٠ ميغاواط عبر ثلاثة خطوط هي خط كرمنشاه – ديالى وخط سربيل زهاب – خانقين وخط عبدان – البصرة، وخط كرخة – عمارة وتغذى هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي، فضلا عن ١٠٠ ميغاواط من تركيا.

وكانت وزارة الكهرباء، قد أعلنت مطلع شباط ٢٠١٢، أن أزمة الكهرباء ستحلّ بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، فيما أشارت إلى إنجاز الربط النهائي لخط (قائم . تيم ٤٠٠ كي في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.

اشراك القطاع الخاص ربما يساعد على حل ازمة الكهرباء